

# البهائيون في تونس يصعدون قضائيا مع السلطات بسبب منعهم من إنشاء جمعية تحتضنهم

## اتهامات للحكومة بالاستناد إلى فتوى رسمية من مفتي تونس تكفر البهائيين



صعد البهائيون في تونس وهم أقلية ضد السلطات عبر اللجوء إلى القضاء من أجل انتزاع اعتراف رسمي بهم بتمكينهم من تأسيس جمعية حيث من المقرر أن تنطلق الخميس عملية الاستماع إلى هؤلاء في النيابة العمومية لكن ذلك لا يبعث برسائل طمأنينة للبهائيين الذين يلجؤون باللجوء إلى القضاء الدولي إذا لم ينصفهم القضاء التونسي خاصة أن هناك فتوى رسمية صادرة عن مفتي الديار التونسية عثمان بطيخ تكفرهم وهي التي استندت عليها الحكومة في رفض منحهم ترخيصا لإنشاء جمعية.

صغير الحيدري  
صحافي تونسي

تونس - تستمع النيابة العمومية في تونس الخميس إلى البهائيين الذين يعدون أقلية في البلاد في إطار شكاوى قدموها ضد مفتي الجمهورية التونسية عثمان بطيخ الذي يتهمونه بتكفيرهم على خلفية مطالبته بتأسيس جمعية خاصة بهم.

وقال عضو المكتب الإعلامي لجمعية البهائيين التونسيين محمد بن موسى إن "النيابة العمومية في تونس ستستمع إلينا في شكاويها التي تقدمنا بها ضد مفتي الجمهورية الذي أصدر فتاوى تكفرتنا".

وتعود القصة إلى تقدم ممثلين عن البهائيين بطلب رسمي إلى الحكومة التونسية من أجل الحصول على ترخيص لإنشاء جمعية لكن الحكومة رفضت ذلك استنادا إلى فتوى صادرة عن مفتي الديار التونسية.

وبالرغم من أن ثورة 14 من يناير التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي قد أشاعت أجواء من التساؤل لدى العديد من الأوساط والأقليات بشأن إمكانية خروجها للنشاط علنا إلا أن المخاوف تتفاقم بشكل يومي بشأن الارتداد على المكاسب التي تضمنها دستور 2014 حول حرية الضمير والمعتقد. ولا يزال هؤلاء البهائيون يكابدون من أجل انتزاع اعتراف رسمي بهم لتأسيس جمعيتهم التي يقولون إنها ستعمل في كنف احترام قوانين البلاد وتشريعاتها ومن بينها الدستور الذي ساهموا أصلا في صياغته.

### مواجهة قضائية

استند الممثلون عن الجمعية البهائية في تونس كل الحلول مع السلطات بشأن تشكيل جمعيتهم بشكل رسمي، فبالرغم من أنهم تقدموا بكافة الوثائق المطلوبة لإنشائها إلا أن السلطات رفضت منحهم ترخيصا وهو ما دفعهم إلى التظلم في البداية لدى المحكمة الإدارية التي أنصفتهم لكن ذلك لم يثن رئاسة الحكومة عن مواصلة رفض منحهم ترخيصا.

25

ألف بهائي موجودون في تونس وفقاً لتصريحات متفرقة حيث لا توجد أرقام رسمية حول عددهم

وفي وقت سابق ندد ممثلون عن الجمعية بتكفير السلطات لهم وفق قولهم مشيرين إلى أن رئاسة الحكومة طلبت منهم حذف مصطلح "بهائية" من اسم الجمعية حتى يتم منحهم الترخيص مستندة في ذلك إلى فتوى رسمية ألقاها مفتي تونس عثمان بطيخ.

وأوضحوا أن رئاسة الحكومة اعتبرتهم كفارا بالاستناد إلى تلك الفتوى وهو ما يعرض حياتهم إلى الخطر ما دفعهم إلى ملاحقة رئيس الحكومة الأسبق إلياس الفخاخ ورئيس الحكومة الحالي هشام المشيشي ومفتي الديار قضائيا.

### الحقوق والحريات لا تتجزأ

تعمل على تحسين أوضاعها والانصراف عن اللجوء لقمع الاحتجاجات والحريات الفردية لأن ذلك لا تقتصر على الداخل فقط فصورة تونس ما بعد الثورة برمتها اليوم مهددة. وبالرغم من الإسهادات الدولية والأممية بما أنجزته تونس خلال عشرية ما بعد الثورة من تكريس للحريات العامة إلا أن ما يحدث من تضييق على الأقليات الجنسية والدينية يُنذر بفشل التجربة الديمقراطية التي يرهن البعض نجاحها باحترام تام للحريات سواء أكانت عامة أم فردية.

وحاول الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي تحديث منظومة الحريات الفردية والحقوق في تونس من خلال بعث لجنة خاصة في العام 2017، غير أن مخرجات ذلك التقرير لا تزال حبيسة أدراج البرلمان، ومن غير المتوقع أن تخرج للمناقشة والمصادقة عليها في ظل هيمنة المحافظين على المجلس النيابي المنقسم أصلا.



محمد بن موسى  
سنلجا إلى القضاء الدولي لضمان حقوق البهائيين إذا لزم الأمر

محمد صالح العبيدي  
قضية البهائيين تشكل امتحانا للحريات في تونس وتحسينها

ويرى محمد صالح العبيدي أن "تقدم البلاد اليوم يعني مرتبطا بمدى احترامها لحريات مواطنيها.. على تونس تطوير تشريعاتها في اتجاه تعزيز الحريات لا تقمها سواء الفدرية أو العامة وللأسف حتى دستور 2014 يشترع لعملية إقصاء مثلا على أساس الدين في المشاركة السياسية مثل الانتخابات".

مسؤولية أي أذى يلحقهم بسبب الفتوى الصادرة عن مفتي الديار مشيرين إلى أن مطالبهم يمكن احتزالها في السماح لهم بإنشاء جمعية وتنظيم أنشطة ضمنها، إلى جانب مقبرة خاصة بهم باعتبار أن لديهم طقوسهم الخاصة. ويؤكد بن موسى أن "الجمعية هدفها واضح من خلال قانونها الأساسي فنحن لا نعتزم القيام بأي نشاط مخالف لقوانين البلاد بل العكس سنعمل على تعزيز قيم المواطنة والتعايش السلمي".

### اختبار للحريات

بالرغم من أن السلطات تواجه انتقادات لاذعة بشأن التعاطي مع الاحتجاجات وغيرها إلا أن مراقبين تونسيين يرون أن قضية البهائيين تشكل اختبارا جديا لمسألة الحريات في تونس. وفي الواقع لم يزد رفض السلطات منح هؤلاء ترخيصا لجمعيتهم إلا إصرارا على افتكاك حقوقهم بمختلف الطرق التي يمكن اتباعها، ففي البداية اختار البهائيون توجيه رسالة في العام 2017 إلى الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي من أجل التظلم لديه من التمييز على أساس الدين.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "الخطابات التمييزية ضد المختلفين تتزايد في تونس مع صعود الشعبويين إلى البرلمان. اعتقد أن قضية البهائيين كما غيرها من القضايا الحساسة تشكل امتحانا للحريات في تونس ومدى تحصيلها".

وأضاف العبيدي في تصريح لـ "العرب" أن "دستور 2014 رغم الهبات التي شابته إلا أنه كان يمثل منح كل التونسيين باختلافاتهم بارقة أمل بشأن الحقوق والحريات لكن تلك الحريات تشهد تراجعا، أتمنى أن يقوم القضاء بدور بناء في هذه القضية حتى يطمئن التونسيون جميعا". وأوضح أن "تجربة الانتقال الديمقراطي كلها على المحك اليوم، على الطبقة السياسية وعلى السلطات أن

تونس" يعود تاريخ ظهور البهائيين في تونس إلى العام 1921 مع قدوم محبي الدين الكردي، وهو بهائي مصري من شيوخ الأزهر، أتى لينشر رسالة بهاء الله مؤسس الدين البهائي.

ومنذ ذلك الحين قرر العديد من التونسيين اعتناق الديانة البهائية من خلال نشر رسائلها إلى الأصدقاء والزلاء في العمل وغيرهم، لكن السلطات تمنع عن منحهم ترخيصا لممارسة نشاطاتهم حتى بعد نيل تونس استقلالها في 1956. وفي مقابل عدم الاعتراف بهم لم تفتح السلطات مواجهة معهم من خلال التضييق عليهم أو عبر ممارسات أخرى، إلى أن تم إقرار قانون حول "الاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والتظاهرات والتجمهر" في العام 1969 ما أدى إلى حل المحفل الروحاني الإقليمي لشمال أفريقيا ومقره تونس.

ولم يستسلم معتقدو البهائية لهذه الخطوة حيث أعادوا فتح



المحفل خلال انتخابات 1972 قبل أن يُغلق المركز البهائي العام سنة 1984، لكن المحفل الروحاني المركزي واصل عمله على الرغم من عدم توفر رخصة قانونية إلى حين كتابة هذه السطور. وتحمل مجموعة من البهائيين تحدثت معهم "العرب" السلطات التونسية

واعتبر عضو المكتب الإعلامي للجمعية محمد بن موسى أن الفتوى الصادرة تمثل تحريضا عليهم كمواطنين مشيرا إلى أنه إذا لم ينصفهم القضاء المحلي فإنهم سيلجأون إلى تدويل قضيتهم.

وقال بن موسى في تصريح لـ "العرب"، "كلنا ثقة في القضاء التونسي.. الحكم الذي صدر من المحكمة الإدارية رافع وهو حكم انصفنا ويمكن تدريبه في كبرى جامعات الحقوق".

وأضاف أن "وكيل الجمهورية قبل شكاونا بعد أن رأى فيها ظلما صارخا ضدنا.. الفتوى الصادرة فيها من منا وتم وضعنا في موقف خضير جدا.. الفتوى الصادرة عن المفتي وعن رئاسة الحكومة التونسية وعن وزير الشؤون الدينية كانها دعوة مبطنة للقتل وسفك دماء التونسيين، هذا لم يفعله إرهابي بل لالاف التكفير صادر عن الدولة التونسية عبر فتوى رسمية".

وأوضح أنه "إذا لم يتم إنصافنا محليا سننقل قضيتنا لأنه لا يمكن لتونس المعروفة بالتعايش والديمقراطية والمواطنة أن يتم فيها التعدي علينا دون رد".

ولا توجد أرقام رسمية حول البهائيين في تونس لكن تصريحات متفرقة تشير إلى أنه يوجد ما لا يقل عن 25 ألف بهائي في البلاد ينتظرون اعترافا رسميا بهم بعد عقود من التهميش المتواصل من قبل السلطات لهم.

ووفق الموقع الرسمي للبهائيين "البهائيون في

المحفل خلال انتخابات 1972 قبل أن يُغلق المركز البهائي العام سنة 1984، لكن المحفل الروحاني المركزي واصل عمله على الرغم من عدم توفر رخصة قانونية إلى حين كتابة هذه السطور. وتحمل مجموعة من البهائيين تحدثت معهم "العرب" السلطات التونسية